Al-Mukhtar Journal of Educational Science 09 (1): 63-85, 2025
Doi: https://doi.org/10.54172/019cfv11

Research Article Open Access

تنويع مصادر التمويل الذاتي في جامعة عمر المختار من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (دراسة ميدانية بكلية الآداب)

حسن عياد ارجيعة [1]*، فتحي عمر ارزيق [1]، صالح أبوبكر رحيل [1]

قسم التخطيط والإدارة التربوية، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، ليبيا.

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مصادر التمويل الذاتي، وتحديد التحديات التي تواجه جامعة عمر المختار من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، الإحاطة بأهم المفاهيم المرتبطة بالتمويل الذاتي للجامعات، ومعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد ا لعينة تعزى لمتغيري المؤهل العلمي والخبرة في مجال العمل الجامعي. كشفت الدراسة عن تأييد قوي للبدائل التمويلية القائمة على الإنتاج المعرفي والخدمي حيث أظهرت النتائج أن ابرز البدائل التمويلية هي إنشاء مركز للترجمة بالجامعة، وتنظيم نشاطات ومعارض لعرض الأفكار الريادية، وانشاء مراكز للبحوث والاستشارات، كما أشارت النتائج إلى أن أبرز التحديات التي تواجه التمويل الذاتي بجامعة عمر المختار تتمثل في الاعتماد الكبير على التمويل الحكومي للجامعات، وغياب الاستراتيجيات والخطط الواضحة، ضعف ترشيد الانفاق وسوء استخدام الموارد المتاحة وفيما يخص الفروق بين متغيرات الدراسة، لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في الاستجابات تعزى للمؤهل العلمي، بينما أثرت سنوات الخبرة بشكل دال إحصائياً على رؤى افراد العينة على البعد الخاص بالبدائل التمويلية المقترحة، ومن أهم التوصيات الي قدمتها الدراسة وضع إطار قانوني وتشريعي للجامعات يسمح بزيادة صلاحيات الجامعة واستقلالها الإداري والمالي، وإنشاء مكتب يختص بوضع لوائح وضوابط تساعد على تنمية الموارد الذاتية للجامعة، واستحداث مراكز للبحوث والاستشارات العلمية بالإضافة إلى تنظيم معارض ومناشط تدعم الافكار الريادية بالجامعة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الذاتي، تنويع مصادر التمويل، الجامعات، جامعة عمر المختار، أعضاء هيئة التدريس، التحديات، بدائل التمويل.

***Corresponding author: Hassan Ayad Argia,** Hasan.Argia@omu.edu.ly
Department of Educational Planning and Administration, Faculty of Art, University Omar AL-Mukhtar, Libya.

Fathi Omar Mohammed, Fathi.arzik@omu.edu.ly , **Saleh Abobaker Raheel**, Saleh.abobaker@omu.edu.ly , Department of Educational Planning and Administration, Faculty of Art, University Omar AL-Mukhtar, Libya.

Received:
04 November 2025

Accepted:
11 December 2025

Publish online:
31 December 2025

Diversification of Self-Financing Sources at Omar Al-Mukhtar University from the Perspective of Faculty Members (A Field Study at the Faculty of Arts)

Abstract: This study aimed to explore sources of self-financing and identify the challenges facing Omar Al-Mukhtar University from the perspective of faculty members in the Faculty of Arts. to understand the most important concepts related to self-financing for universities, and to determine whether there were statistically significant differences in the responses of the sample individuals attributable to the variables of academic qualifications and experience in the field of university work. The study revealed strong support for funding alternatives based on knowledge and service production, with the results showing that the most prominent funding alternatives are the establishment of a translation center at the university, the organization of activities and exhibitions to showcase entrepreneurial ideas, and the establishment of research and consulting centers. The results also indicated that the most prominent challenges facing self-financing at Omar Al-Mukhtar University are the heavy reliance on government funding for universities, the absence of clear strategies and plans, poor rationalization of spending, and misuse of available resources. Regarding the differences between the study variables, no statistically significant differences appeared in the responses attributable to academic qualifications, while years of experience had a statistically significant effect on the sample's views on the proposed financing alternatives. Among the most important recommendations made by the study are the establishment of a legal and legislative framework for universities that allows for increased university powers and administrative and financial independence, the creation of an office responsible for developing regulations and controls that help develop the university's own resources, the establishment of research and scientific consultation centers, and the organization of exhibitions and activities that support entrepreneurial ideas at the university.

Keywords: Self-Financing, Diversification Of Funding Sources, Universities, Omar Al-Mukhtar University, Faculty Members, Challenges, Financing Alternatives

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the *Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License* (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, *for non-commercial purposes only*, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة:

تقوم الجامعات باختلاف أنواع التعليم والتخصصات التي تقدمها بدور رئيسي في مختلف عمليات التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وكذلك السياسية، باعتباره حلقة الوصل المباشرة بين التعليم وسوق العمل، حيث تعقد الدول الآمال على مخرجات الجامعات للإيفاء بمتطلبات التنمية، غير أن كل ذلك يتطلب أن تكون مخرجات الجامعات على درجة عالية من الكفاءة والمهارات، مما يستدعي وجود برامج تعليمية متطورة تتماشى مع التطورات الواقعة في سوق العمل.

وفي ظل الطلب المتزايد، والتوقعات المجتمعية المرتفعة، على التعليم العالي بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة، وما ينجم عن ذلك من تزايد الأنفاق على التعليم الجامعي، وفي ظل هيمنة التمويل الحكومي للجامعات، تجد الجامعات صعوبة بالغة للقيام بوظائفها المختلفة وفق المخصصات الحكومية التي تضمن في ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والتي تمثل كذلك عبأ على الاقتصاد الوطني في ظل الأعباء على الميزانية العامة و ندرة الموارد، كل ذلك يعد من أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي وتحول دون قيامه بوظائفه وتحقيقه لأهدافه.

وقد أكدت (عزالدين،2020) بأنه أصبح لازماً على الجامعات لمواجهة هذه التحديات انتهاج سياسات تمويلية جديدة من خلال العمل على تنمية وتطوير أساليب تمويل ذاتية من خارج الموازنة الحكومية، وذلك من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، والمرافق والتجهيزات الخاصة بالجامعات، بالإضافة إلى قيام الجامعات بأدوارها الرئيسية بهدف تحقيق موارد مالية، تستخدم بصورة مباشرة في تمويل الأنشطة التعليمية المختلفة بصورة تسمح برفع مستوى وكفاءة التعليم الجامعي.

وهذا المسار يقتضي أن تدرك وتتبنى الجامعات أهمية تنويع مصادرها التمويلية، وكذلك أهمية التمويل الذاتي، من خلال تبني أساليب تمويلية متنوعة، من خلال ما تقدمه من خدمات وما تمتلكه من أصول.

أولاً: الإطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة:

يشكل ازدياد الطلب على التعليم العالي ضغطاً مجتمعياً كبير تجد الجامعات نفسها مضطرة لمواجهته، علاوة على النقص المضطرد في المخصصات المالية، وعدم كفايتها مقارنتاً بالاحتياجات التعليمية والخدمية للجامعات، خلال سعيها لتحقيق تعليم متطور قادر على المنافسة وبعيد عن الأنماط التقليدية (مبروك وعبدالجواد،2022)

ويزداد الاهتمام بقضية التمويل في التعليم الجامعي نتيجة للارتفاع الواضح في تكاليف التعليم الجامعي في ضوء تزايد الاهتمام بالجودة، وكذلك ازدياد النفقات التعليمية لمقابلة المفاهيم الحديثة في العمل الجامعي من قبيل المنافسة الدولية والتميز. وهو ما تأكد من خلال التقارير الدولية في هذا الصدد والتي تشير إلى أنه لا يمكن الجمع بين الزيادة في نسب لالتحاق بالتعليم مع المحافظة على مستوي عال للجودة دون تبعات مالية باهظة، أما بالنسبة للدول العربية، فقد أكد تقرير اليونسكو (2018) أن هناك ضعف في بدائل تمويل التعليم العالي(الكحكي،2020).

وتمثل جامعة عمر المختار باعتبارها إحدى الجامعات الممولة من الدولة نموذجاً للتمويل الحكومي، حيث تجد الجامعة نفسها مضطرة لتكييف برامجها التعليمية ومشاريعها البحثية وخدماتها المجتمعية وفق المخصصات الواردة لها، الأمر الذي يحد وبصورة واضحة من كفاءة وفاعلية الدور الذي تلعبه الجامعة، الأمر الذي يستدعى البحث عن بدائل تمويلية تستطيع من خلالها مواجهة النقص والمحدودية في التمويل.

ومن خلال ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما مصادر التمويل الذاتي بجامعة عمر المختار من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب؟
- ما الإطار المفاهيمي للتمويل الذاتي للجامعات؟

- ما التحديات أو العوائق التي تواجه التمويل الذاتي بجامعة عمر المختار من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيري (المؤهل العلمي، الخبرة في مجال العمل الجامعي)؟

أهداف الدراسة

1 – التعرف على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حول المصادر البديلة للتمويل الذاتي في جامعة عمر المختار.

2 – الإحاطة بأهم المفاهيم المرتبطة بالتمويل الذاتي وتمويل الجامعات.

3 – التعرف على أهم التحديات التي تواجه التمويل الذاتي بجامعة عمر المختار.

4 – التعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيري: (المؤهل العلمي، الخبرة في مجال العمل الجامعي).

أهمية الدراسة

1 – تبرز هذه الدراسة أهمية تنويع مصادر التمويل الجامعي وإمكانية الاعتماد على مصادر بديلة للتمويل الذاتي

2 – تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الدور المهم الذي تلعبه الجامعات في إحداث التنمية بجوانبها المختلفة، من خلال ما تتحصل عليه من تمويل.

3 – تسلط الدراسة الضوء على أهمية تنويع مصادر التمويل الجامعي وأهمية الاستقلال المالي للجامعات.

4 – ستساهم الدراسة الحالية في لفت نظر القيادات الإدارية والأكاديمية والعلمية بالجامعات نحو ضرورة البحث عن مصادر تمويلية بديلة.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية للدراسة: تنحصر في التعرف على بدائل التمويل الذاتي بجامعة عمر المختار، وأبرز التحديات التي تواجه هذا النوع من التمويل.

الحدود المكانية والبشرية: وتشمل كل أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة عمر المختار.

الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة خلال العام الجامعي 2025/2024م.

مصطلحات الدراسة

تنويع مصادر تمويل التعليم: ويقصد به قدرة مؤسسات الدولة والمجتمع على توفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق على التعليم من مصادر مختلفة لتحقيق أهداف التعليم الجامعي سواء كانت نقدية/عينية، أو موارد مباشرة/غير مباشرة. Al-Sabaea& (Maghrabahb,2023)

ويمكن ان تعرف إجرائياً بأنها: قدرة جامعة عمر المختار على توفير موارد مالية من مصادر متنوعة (نقدية، عينية) والتي تحتاج إليها من أجل القيام بوظائفها المختلفة.

التمويل الذاتي:

"هو ما تقوم به وتتخذه كل مؤسسة منفردة، للحصول على موارد دخل أخرى غير الحكومية واستخدامها في تغطية مصروفاتها وتطوير برامجها". (عزالدين،2020 ،393)

التمويل الذاتي للجامعات: "يقصد به كل الإجراءات أو المشروعات التي يمكن أن تقوم بها الجامعات بشكل ذاتي داخلياً بهدف الحصول على موارد مالية إضافية تستطيع بها الإنفاق على كل ما هو منوط بها من أنشطة، وتطوير بناها التحتية وتجهيزاتها". (جمعة، 2020، 70).

ثانياً: الدراسات السابقة

هدفت دراسة **(المدكور والهيلع،2023)** للتعرف على إمكانية التمويل الذاتي في جامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة موافقة أعضاء هيئة التدريس على الطرق المقترحة لتنمية مصادر التمويل الذاتي كانت متوسطة، كما أشارت النتائج إلى وجود معوقات متوسطة تحول دون تنمية هذه المصادر، ومن أبرز التوصيات التي قدمتها الدراسة تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تمويل التعليم، ومنح درجة من الاستقلالية للإدارة الجامعية في البحث عن مصادر تمويل ذاتية. كما أكدت الدراسة على أهمية تنويع مصادر التمويل لتخفيف الاعتماد على التمويل الحكومي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجامعات.

وجاءت دراسة **(مبروك وعبد الجواد،2022)** لتحديد مصادر تمويل الجامعات الحكومية السعودية، وتحليل التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال، واقتراح بدائل لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية، مع التركيز على جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل كحالة دراسية. وأظهرت النتائج أن مصادر تمويل الجامعات الحكومية السعودية تعتمد بشكل رئيسي على المخصصات السنوية من موازنة الدولة، بالإضافة إلى رسوم العقود الاستشارية والبرامج الدراسية والتدريبية. كما أشارت الدراسة إلى أن بعض الجامعات بدأت في تنويع مصادر دخلها من خلال كراسي البحث العلمي والأوقاف ومراكز الأبحاث، مستفيدة من تجارب الجامعات البريطانية والألمانية والأمريكية. اقترحت الدراسة عدة بدائل لتمويل الجامعات، مثل حاضنات الأعمال، والشراكة مع المؤسسات الأهلية، والتبرعات المالية والعينية، والتوسع في كراسي البحث والأوقاف الخيرية. وأوصت الدراسة بمنح الجامعات صلاحيات مالية وإدارية كافية لاستثمار مواردها بشكل مباشر، وتشجيع الأبحاث التطبيقية ذات العائد المالي، والتسويق الفعال لبرامج الجامعة وأنشطتها لجذب الرعاية المالية من الشركات والبنوك.

جاءت دراسة **(عيسان وآخرون، 2021)** للتعرف على دور مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان في تنويع مصادر تمويلها وواقع السياسات والتشريعات التي تنظم هذا الدور. وتسليط الضوء على مدى الفرق بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في ممارسة دورها في تنويع مصادر تمويلها، وأظهرت النتائج وجود أهداف واضحة لتنويع مصادر التمويل، لكنها غير مفعلة بشكل كاف، كما أشارت إلى نقص في المساءلة والحوافز للأفراد الذين يساهمون في جذب الدخل. بالإضافة إلى ذلك، وجدت الدراسة أن الوقف لا يعتبر داعما فعالا للتعليم العالي، وأن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات الحكومية والخاصة في الحوكمة، لصالح المؤسسات الخاصة. أوصت الدراسة بزيادة الشراكة المجتمعية ووضع سياسات وتشريعات لتمكين المؤسسات من تطوير مواردها الذاتية.

كما هدفت دراسة **(شعيب،2021)** إلى التعرف على أهم مصادر تمويل التعليم وأنواعها، بالإضافة إلى مبررات تنويع هذه المصادر، مع عرض نماذج من الدول المتقدمة في هذا المجال، وتوصلت الدراسة إلى وجود عدد كبير من مصادر تمويل التعليم مع تباين بين الدول في اختيار الأنسب منها. كما أن تنويع مصادر التمويل يؤثر بشكل كبير على السياسات التعليمية، حيث يساهم الممولون في صنع القرارات المتعلقة بالتعليم. واشارات الدارسة إلى أهمية تنويع مصادر التمويل لضمان جودة التعليم وتخفيف العبء عن الحكومات، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها العديد من الدول.

وجاءت دراسة **(المهدي وآخرون،2020)** لاستكشاف التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان في تنويع مصادر تمويلها، مع التركيز على التحديات التشريعية والبشرية والتكنولوجية والمادية. ومن أبرز نتائج الدراسة أن التحديات المادية كانت الأكثر تأثيرا، مثل ضعف مساهمة القطاع الخاص في التمويل، كما أشارت النتائج إلى وجود تحديات تشريعية مثل غياب استراتيجية وطنية واضحة لتنمية الموارد المالية، وقدمت الدراسة توصيات لمواجهة هذه التحديات، مثل تفعيل السياسات التشريعية الداعمة للتمويل، وتعزيز آليات استقطاب الكفاءات، وتطوير البرامج التدريبية، وإنشاء شركات استثمارية تابعة للجامعات.

وركزت دراسة **(الرحيلي،2019)** على التعرف على بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وأظهرت النتائج موافقة كبيرة على بدائل التمويل المقترحة، حيث جاء التمويل الذاتي للجامعة في المقدمة، يليه المشاركة المجتمعية. من أبرز البدائل المقترحة وفق لنتائج الدراسة إنشاء مركز للترجمة بالجامعة، وتقديم الاستشارات للمؤسسات الحكومية والخاصة، وعقد شراكات مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، واستثمار الجامعة في بناء فنادق بالمنطقة المركزية للحرم، وأوصت الدراسة بضرورة استثمار موقع الجامعة الجغرافي والديني لإيجاد بدائل تمويلية، واقترحت عقد مؤتمرات وندوات لبحث سبل تفعيل هذه البدائل.

واستعرض **(Ngo Thu Giang, 2019)** في دراسته تجارب التمويل الذاتي للجامعات العامة في فيتنام، مع تقييم هيكل مصادر التمويل المستخدمة في الجامعات التي تتمتع بالاستقلالية المالية. وأظهرت النتائج أن الجامعات العامة في فيتنام تعتمد على ستة مصادر رئيسية للتمويل، وهي: الميزانية الحكومية، الرسوم الدراسية، الأوقاف، الخدمات المساندة، خدمات الاستشارات والبحوث، ودخل الاستثمارات. ومع ذلك، فإن ثلاثة مصادر فقط تعتبر مستدامة وطويلة الأجل ومرنة في أسعار الفائدة، وهي الرسوم الدراسية، الخدمات المساندة، ودخل الاستثمارات. بناء على هذه النتائج، اقترحت الدراسة عدة طرق لتعزيز هذه المصادر التمويلية، بما في ذلك زيادة الاعتماد على الرسوم الدراسية، وتطوير الخدمات المساندة، وتعزيز الاستثمارات. كما تمت مقارنة هذه النتائج مع تجارب دول أخرى مثل هولندا وألمانيا وفنلندا، حيث أظهرت الدراسات السابقة أهمية تنويع مصادر الدخل وزيادة الشفافية في إدارة الموارد المالية لضمان استدامة التمويل الذاتي في الجامعات العامة.

فضلاً عن دراسة **(Siddiqui & Elbasir,2018)** التي هدفت إلى تحليل النموذج الحالي لآليات تخصيص التمويل في الجامعات الليبية العامة، والمعايير المستخدمة لتوزيع الأموال، والدوافع الكامنة وراء تمويل الحكومة. حيث سلطت الدراسة الضوء على أهمية التعليم العالي في التنمية الاقتصادية، ودوره في تعزيز المهارات، وإنتاجية العمل، والنمو الاقتصادي بشكل عام. كما تناقش الدراسة التحديات التي تفرضها العولمة، والتي أدت إلى زيادة حركة السلع والخدمات والأفراد عبر الحدود، مما يعقد تمويل التعليم العالي. في ليبيا، وتشير النتائج إلى أنه على الرغم من أهمية الدوافع الاقتصادية والاجتماعية، فإن الدوافع السياسية تلعب أيضا دورا حاسما في قرارات تمويل الحكومة. وخلصت الدراسة أيضاً إلى وجود حاجة ملحة لتنويع مصادر التمويل وتقليل عدم اليقين، خاصة في ظل اعتماد ليبيا الكبير على عائدات النفط غير المستقر.

وهدفت دراسة **(المصري،2017)** إلى وضع إطار مقترح للتمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بتحسين جودة التعليم الجامعي، أظهرت النتائج أن أفضل طريقة لتمويل الجامعات ذاتها هي الاعتماد على الرسوم الدراسية، كما تبين أن التحكم الأكبر في قرارات الجامعات هو أحد الآثار الإيجابية للتمويل الذاتي. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين التمويل الذاتي وتحسين جودة التعليم الجامعي. وخلصت الدراسة إلى تقديم إطار مقترح لتنمية التمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية.

وجاءت دراسة **(Elbasir,2018)** لاستكشاف سياسات الحكومة الليبية المتعلقة بتمويل الجامعات العامة، مع التركيز على التحديات والعقبات التي تواجهها هذه الجامعات. وأظهرت النتائج أن الجامعات الليبية تعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي، مع وجود عوامل مثل التشريعات والقيود الحكومية، وعدم تشجيع الجامعات لتحسين مواردها الذاتية. كما أشارت الدراسة إلى أن العوامل الاقتصادية (مثل توفر الموارد وعدم الاستقرار الاقتصادي) والاجتماعية (مثل تأثير القبائل والعلاقات الشخصية) والسياسية (مثل التدخل الحكومي) تؤثر بشكل كبير على توزيع الموارد المالية. خلصت الدراسة إلى ضرورة تنويع مصادر التمويل، وتعزيز الشفافية، وزيادة استقلالية الجامعات في إدارة مواردها المالية.

ثالثاً: الإطار المفاهيمي لتمويل التعليم الجامعي :

تَعد المنظومة التعليمية من أهم أنظمة المجتمع وأكثرها تأثير على حاضره ومستقبله، ورغم إدراك الجميع لهذه الأهمية وحديثهم المستمر عن تطوير التعليم، واصلاح ما به من خلل، وتجاوز مشكلاته، إلا أن الأنظمة التعليمية العربية على وجه الخصوص مازالت في الخطوات الأولى نحو تحقيق أهدافها المرجوة منها بكفاءة وفعالية، وبالشكل الذي يتوافق مع تطلعات المجتمع وآماله وطموحة لتكوين مواطن صالح واع منتج. وبما أن تمويل التعليم هو من أهم أركان العملية التعليمية، لذا لم يغفل التربويون والمخططون في العالم هذا المجال.

يعرف التمويل بأنه" مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية. ويعرف أيضاً بأنه " تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين، لتحقيق نتيجة مرغوباً فيها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قد تكون جامعة لهذه الأغراض" (الكحكى وآخرون،2020).

وهناك من يعرفه بأنه: "كيفية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من قبل الأفراد والمؤسسات، وتعد وظيفة التمويل بما تتضمنه من بحث عن مصادر التمويل والاختيار من بينها عملية مهمة جدا وبالغة التعقيد خاصة في التعليم الجامعي لذلك يتطلب للقيام بهذه الوظيفة توفر إدارة متميزة لما لهذا الموضوع من أهمية لمستقبل الجامعات واستمرارها وبقائها" (الفرجانى،2020،3).

كما يشير مفهوم تمويل التعليم إلى المسائل المتعلقة بتوفير الموارد المالية وإدارة انفاقها في التعليم وإدارة الشئون المالية في المؤسسات التعليمية، والوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة ، بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المنظومة التعليمية (الكحكى،2020) وذلك من أجل النهوض بالعملية التعليمية، ورفع كفاءة عملها، ومستوى جودة الخدمات التي تقدمها للطلبة سواء في المدارس أو الجامعات، و ذلك لا يتأتى إلا بتكوين رأس مال خاص بالبرامج والمشاريع التعليمية فقط، كبناء المدارس، أو توسعة الجامعات، أو تجديد الأثاث المدرسي، وترميم المدارس، أو تمويل الأنشطة اللامنهجية على نطاق واسع، وذلك وفق خطط مالية مدروسة. (مبروك وعبد الجواد، 2022).

وهناك من ينظر إلى "التمويل" على أنه: عملية اتخاذ قرارات تتعلق بكيفية الحصول على الأموال وتوزيعها في ضوء معايير الفعالية، والعدالة، والاختيار، والإنتاجية، وينطوي ذلك على سياسات التمويل ومصادره والمبالغ التي تقدم له، ويشير أيضا إلى الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات تخطيط الأموال، والحصول عليها من مصادر مناسبة؛ لمحاولة توفير الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة المختلفة خلال فترة زمنية محددة، وفي ضوء ما تم تحديده مسبقا من كلفة بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة، ويمكن اعتبار التمويل على أنه فن وعلم إدارة الأموال التي من الممكن أن تشمل الخدمات والأدوات المالية، مع الاهتمام بتوفير المال اللازم لاستخدامه بصورة فعالة وبكفاءة في مجالها.

فالتمويل وفقا لما سبق معني بتحديد احتياجات المؤسسات التعليمية من الموارد المالية والنقدية مع تحديد سبل وأساليب الحصول عليها، واستخدامها بكفاءة، وتجنب التحديات التي تظهر مستقبلاً، ومن ثم فإن مصطلح "التمويل" يرتبط بما تستطيع الدولة تعبئته من موارد لتنفقها على مؤسساتها؛ وذلك لتحقيق أهدافها وتيسير أعمالها، على أن تنقسم تلك الموارد بين عينية ومالية ومادية، مع اختلاف مصدرها سواء أكان حكوميا أو غير حكوميا.

وفي ضوء هذا الإطار فإن تمويل التعليم يرتبط بتحديد مصادر التمويل المتاحة لمجتمع ما، بمختلف أنواعها الحكومية، وغير الحكومية، والعمل على تنميتها واستثمارها وتوجيهها على النحو الأمثل الذي يمكن المؤسسات التعليمية من القيام بوظائفها تجاه الفرد والمجتمع على أكمل وجه وبأقل تكلفه. (مبروك وعبدالجواد،2022)

تمويل التعليم الجامعي:

يمكننا تعريف تمويل التعليم بالجامعات بأنه: "توفير وإدارة وتخطيط الموارد المالية اللازمة للجامعات لتوفير احتياجاتها وتنفيذ أنشطتها ودعم بنيتها الأساسية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية". (أحمد،2024، 102)،

كما يعرف بأنه: الموارد المالية والعينية المخصصة لدعم برامج وأنشطة الجامعات، والعمل على تنويع مصادرها، واستثماراها بما يسهم في تحقيق غايات وأهداف سياسة التعليم الجامعي. (الجهنى،2022، 630).

أهمية التمويل الذاتي في الجامعات:

يعد التمويل وجذب الأموال إلى نظام التعليم العالي من مصادر مختلفة حاجة رئيسية، حيث أن التعليم يمثل قطاع اقتصادي من حيث استهلاك الموارد ومن حيث المساهمة الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، فإن تكوين نظام تمويل للتعليم العالي يتماشى مع المعايير العالمية سيوفر زيادة في القدرة التنافسية للجامعات المحلية في سياق مشاركتها الفعالة في السوق، وقد يبرر التمويل الحكومي للتعليم العالي (الجامعي) لدواعي عده أبرزها: اعتبار التعليم الجامعي حاجة اجتماعية، وأيضا مسؤولية الدولة باعتبارها جهة تنظيمية، وضامن للتوزيع العادل للخدمات التعليمية، وبشكل عام، تنقسم جامعات العالم إلى ثلاثة أنواع: حكومية وخاصة وشبه خاصة. على سبيل المثال، النسبة الحكومية مرتفعة: في أستراليا 92%، في اليونان والدنمرك وكندا 100%، في إيطاليا 80%، في إيرلندا 97%، في المملكة العربية السعودية 95%، في إسبانيا 82%، في السويد وسويسرا تتراوح بين 80 إلى 94%. تلاحظ النسبة العالية للرسوم الدراسية في الجامعات شبه الخاصة في بعض الدول مثل المملكة المتحدة 100% ولاتفيا 75%. ومن بين الدول التي تهيمن فيها الجامعات الخاصة المستقلة، نجد البرازيل 75% واليابان 80% وكوريا 77% (Ashirbekova& Nurmukhanova,2022).

كما يمكن إبراز أهمية التمويل في الجامعات من خلال الإشارة لأهمية التعليم الجامعي نفسه، ودوره في بناء المجتمعات من خلال مساهمته في المشاريع التنموية المختلفة حيث أستعرض (Tayeb,2017) أهمية التمويل الذاتي من خلال تسليط الضوء على الاهتمام الكبير الذي تحظى به الجامعات من قبل الحكومات نظراً لأهميتها الكبيرة في التنمية والاقتصاد، حيث أشار أن مؤشرات التمويل الجامعي ترتبط بشكل إيجابي بتصنيف الجامعات وعدد الطلاب ونسبة التمويل الحكومي ومستوى الاستقلال المالي، حيث أكد على أن الجامعات باختلافها (تربوية، بحثية، إنتاجية) تحتاج لتمويل كافي للقيام بأنشطتها خاصة في ظل ارتفاع التكلفة وتذبذب الإنفاق الحكومي (Tayeb,2017,234-235).

وأكد (العزام،2019) بأن مؤسسات التعليم العالي تواجه تحديات مالية نتيجة الأزمة المالية التي تعاني منها هذه المؤسسات خاصة في المجال الأكاديمي من قبيل هجرة الكفاءات وتأثيرها على مستويات الأداء، وكذلك الصعوبات المتعلقة بالبحث العلمي حيث أن نقص الموارد المالية للإنفاق على البحث العلمي، ومحدوديتها تقف عائقاً أمام القيام به بالصورة الصحيحة، بحيث يتمثل أغلب ما ينفق على البحث العلمي في الدول النامية في الأجور والمكافئات وما يتبقى لتمويل البنية الأساسية للبحث العلمي يكون ، بالإضافة إلى ندرة المراكز البحثية الفعالة في الدول النامية ، وأشار كذلك لصعوبات تتعلق بالأصول الثابتة حيث تعتبر المباني والأجهزة والمعدات من المدخلات ، وصعوبات تتعلق بخدمة المجتمع حيث أن من واجب مؤسسات التعليم العالي تقديم الخدمة للمجتمع ومواكبة التقدم العلمي والمساهمة في تنمية وتطور المجتمع؛ لذلك فإن النقص التمويلي أثر سلباً على هذه المؤسسات وحال دون قيامها بدورها المنشود اتجاه مجتمعها.

حيث أشار (المصري،2017) إلى أن التحدي الحقيقي أمام جامعات اليوم هو إعادة النظر في المناهج الدراسية، وطرق إعداد الطلاب من جهة، ومن جهة أخرى التحول تدريجيا لبعض الجامعات من الاعتماد على موازنة الدولة كمصدر تمويلي إلى الاعتماد على التمويل الذاتي وكذلك البحث عن فرص جديدة أو وسائل جديدة في تحقيق موارد مالية مناسبة تساعدها في مواصلة مسيرتها لصناعة المعرفة، وإعداد الكادر اللازم الذي يأخذ دوره في مسيرة المجتمع.

وتظهر أهمية التمويل الذاتي من خلال ما ورد عند (عسيري،2016، 696) بأن " قدرة الجامعة على تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى توفر الموارد المالية التي تمكنها من التوسع في المباني وتجهيز المعامل وتحديث المكتبات ورفع المستوى المادي لأعضاء هيئة التدريس والعاملين. ولا تستطيع الجامعة أن تستقل ماديا إلا إذا كان لها مواردها الخاصة، وهو التحدي الذي يواجهها. ومن هنا كان على الجامعة ضرورة البحث عن مصادر تمويل إضافية، دون أن يتحمل الطلاب أي زيادة في المصروفات الدراسية".

مصادر تمويل التعليم الجامعي.

تمثل المصادر التمويلية للتعليم بشكل عام، الجهات التي تغطي التكاليف المالية اللازمة للمشروعات والأنشطة والبرامج التعليمية. وتختلف تصنيفات موارد تمويل التعليم باختلاف المصادر التمويلية وأهدافها، حيث يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

- **المصادر الأساسية:**

وتتمثل في الموارد الأساسية لتمويل مشروعات التعليم ومنها الضرائب والقروض التمويلية العامة، والرسوم الخاصة بالأنظمة التعليمة.

- **المصادر الملحقة (الثانوية):**

ومنها الأقساط الدراسية، ورسوم القيد والتسجيل، والهبات والمساعدات، وبعض المنح التي تمنحها المؤسسات، ويقدمها بعض الأفراد والمنظمات المدنية لتمويل النظم والمشروعات التعليمية. (السفياني، 2020).

- **المصادر الخارجية:**

وتتضمن تقديم الخدمات الفنية مثل تزويد المؤسسات التعليمية بالكوادر البشرية التعليمية، من معلمين وأساتذة، وخبرات تعليمية في مجالات تخصصية نوعية، وتشمل أيضاً بعض المنح المالية التي تقدمها بعض الدول من أجل تمويل الإنفاق التعليمي في الدول الفقيرة.

- **المصادر المحلية:**

وتتمثل في المساهمات التطوعية من قبل الأهالي والمواطنين، كالتبرع بالأراضي لغرض إنشاء مؤسسة تربوية، أو التكفل بنفقات بناء المدارس، وغيرها من الأعمال المحلية التي تساهم في تمويل الأنشطة التعليمية (المذكور، والهيلع، 2023).

ويمكن تصنيف مصادر التمويل والإنفاق على البرامج والمشروعات التعليمية وفقاً للسياق الآتي:

- **المصادر الرسمية (الحكومية).**

وهي مجموع ما يخصص للإنفاق على التعليم من الحجم العام من ميزانية الدولة، حيث جرت العادة أن تخصص الحكومات جزءاً من مخصصاتها المالية، لتغطية نفقات المشروعات والأنشطة التعليمية، وتختلف نسبة المخصص للتعليم من إجمالي التقدير العام (الميزانية) تبعاً للظروف والمتغيرات الاقتصادية والسياسية، والفلسفة الإدارية السائدة في الدولة.

- **المصادر غير الرسمية (غير الحكومية).**

وتتمحور هذه المصادر في جميع الموارد والمحصلات المالية وغير المالية، الفردية والجماعية، المحلية والدولية، والتي تسهم في تمويل وتغطية نفقات جميع الأنشطة والبرامج والمشروعات التعليمية في الدولة، دون أي تدخل من الحكومة أو الإدارة المركزية في الدولة (عودة، 2023).

أساليب التمويل الذاتي للتعليم الجامعي.

من خلال ما تم الاطلاع عليه من أدبيات موضوع الدراسة تبين أن جميع الباحثين المتخصصين في هذا المجال اتفقوا على عدم وجود فروق جوهرية في مصادر التمويل بين التعليم الجامعي والعالي، والعام بجميع مراحله وأنواعه، إلا أن التعليم الجامعي يتفوق في إمكانيات التمويل الذاتي المتاحة لديه، والتي يتميز بها عن غيره من أنواع التعليم ومستوياته، باعتبار أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي هي بيوت للخبرة، ومراكز للعلم والمعرفة التي تزود جميع القطاعات بالكوادر والقوى البشرية اللازمة لدعم أنشطتها وتحقيق أهدافها.

وتبعاً لذلك يمكن اعتبار أن أساليب التمويل التعليمي هي الميزة الأساسية والإجرائية المتاحة للتعليم الجامعي، وان عملية التعويض عن المصادر التقليدية هي باستحداث وابتكار وتنويع وسائل وأساليب وبدائل للتمويل الذاتي للتعليم الجامعي.

يركز مسار التمويل الذاتي للتعليم في الجامعات على الاستفادة من إمكانيات المؤسسات الجامعية المادية والبشرية في تنويع مصادر الدخل للجامعة، وفتح آفاق لاستثمار والاستغلال الأمثل لمواردها في تحقيق تنويع أوجه المكاسب المالية، وزيادة فرص التشغيل الأفضل لطاقاتها البشرية (العاملون–الطلاب) بما يسهم في تحقيق الوفرة في موارد ومصادر التمويل، ويرشد الإنفاق في الاتجاه الإنتاجي (الحساني، وآخرون، 2019).

وقد صنف بعض الباحثين الأساليب المعاصرة في الاكتفاء الذاتي في تمويل الإنفاق على التعليم في الطرق الآتية:

- الاستفادة القصوى والكاملة من جميع مرافق الجامعة من معامل ومختبرات، ومطابع ودور نشر، ومدرجات دراسية، وصالات وملاعب، وأراضيها الزراعية، ومراكز الخبرة، ومراكز البحوث والاستشارات، بالشكل الذي يحقق لها تحقيق أرباح، وجني عوائد مالية لتمويل أنشطتها وتحقيق أهدافها وأهداف منتسبيها.
- الشروع في تقديم خدمات التعليم غير المقيد (المفتوح)، وكذلك تقديم تسهيلات التعليم عن بعد، والمساهمة في تطوير مهارات العاملين في المؤسسات، عن طريق الدورات التدريبية، والخدمات الاستشارية لجميع مؤسسات المجتمع (الغامدي، 2021).
- يمكن للجامعات الانتفاع من مرافقها وممتلكاتها، من خلال الاستفادة من الأعمال الإنتاجية لبعض الأقسام العلمية والكليات، في المساهمة في المشاريع الاقتصادية المختلفة.
- إنشاء أو تشكيل مجلس في الجامعة يختص بالبحث المستمر عن الفرص المتاحة، والإمكانيات التي يمكن تساعد على فتح آفاق جديدة للتنمية الجامعية، واقتراح مشاريع استثمارية تحقق للجامعة مصادر جديدة للتمويل الذاتي.
- تأصيل وترسيخ قيم الجامعة المنتجة القادرة على تجديد وتنويع مصادر التمويل، وإيجاد بدائل للدعم والإنفاق الذاتي، بما يحقق للجامعة القدرة على خلق حلول ومعالجات لسوق العمل، أكثر من مجرد كونها مصدرة لقوى عاملة بدون عمل (زيدان،2022).

التحديات التي تواجه التمويل الذاتي للجامعات

تواجه الجامعات العديد من المشاكل بسبب اللوائح والتشريعات المتزايدة فاللوائح الصارمة والمصممة بشكل سيئ لها تأثير مدمر على الجامعات، بالإضافة إلى أن التنظيم يمكن أن يشكل عائقًا أمام الابتكار المؤسسي وعلى وجه الخصوص، يمكن للتنظيمات البيروقراطية الجامدة التي لا تتماشي مع التطورات العالمية المتسارعة الحاصلة في هذا المجال أن تعوق قدرة الجامعات على الابتكار بطرق تعود بالنفع على المجتمع.

كما تؤكد التجارب أن المساءلة المؤسسية تشكل تهديدًا للاستقلال المؤسسي لأن مسؤولي المالية الحكوميين، الذين يكونون في بعض الأحيان غير مدربين لاتخاذ القرارات التعليمية عادة يتخذون قرارات رئيسية تؤثر على الجامعات في الأمد البعيد، والحقيقة أن أغلب الحكومات تستخدم الرقابة المالية للتأثير على الجامعات وتوجيهها في بعض الأحيان، فيما يتصل بمعدلات النمو سواء من حيث تنمية رأس المال أو قبول الطلاب، أو تعيين العاملين في الجامعات، أو المكافآت المستحقة للموظفين الأكاديميين. وفي

هذا الصدد قد يمكن القول إن قدراً من الاستقلال المالي يشكل ضرورة أساسية لضمان عمل الجامعات بشكل أكثر فاعلية. Eric (&others,2021)

واشار (المهدي وآخرون،2020) لجملة من التحديات التي قد تحد من اعتماد التمويل الذاتي للجامعات وقام بتصنيفها على النحو التالي:

1 – تحديات تشريعية: للقوانين والتشريعات الصادرة عن الدولة دوراً مهماً في تنويع مصادر التمويل للتعليم العالي (الجامعي)؛ حيث تمنحه إمكانية تنويع هذه المصادر من خلال إعطاء الصفة القانونية الملزمة للنشاط، من خلال إصدار تشريعات داعمة للتمويل الذاتي مرتبطة بمجالات عمل الجامعات تنظم العلاقة مع مؤسسات المجتمع، كأن يتم مثل إصدار تشريع ملزم للموظفين والمهنيين بالدولة بأن يتلقوا تدريباً كل خمس سنوات في المراكز التابعة للجامعات، وتشريعات تتعلق بربط الاستشارات بالجامعات.

2– تحديات تكنولوجية: تتمثل هذه التحديات فيما يفرضه التطور العلمي المتسارع في شتى المجالات والعلوم بحيث تجد الجامعات نفسها مضطرة للتعامل مع كم كبير من المعرفة، تتطلب تبني فلسفات تربوية جديدة وتحتاج لتحديث وتطوير نماذج العمل وإعادة تصميم المقررات بحيث تتلاءم مع التكنولوجيا المتطورة فضلا عن تدريب وإعداد الكوادر البشرية بالجامعات، كل ذلك يحتاج لموارد مالية إضافية قد لا تستطيع الحكومات الإيفاء بها، مما يستدعى ضرورة البحث عن مصادر آخري للتمويل.

3 – تحديات بشرية: يمثل أعضاء هيئة التدريس خبراء في المجالات البحثية المتنوعة في الجامعات، وبالتالي فأن مدى كفاءتهم وقدرتهم هي الأساس الذي تبنى عليه الاستشارات التي يمكن أن تستخدم كنوع بديل للتمويل، الأمر الذي يفرض الاهتمام بإعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس بصورة تضمن نجاح فكرة تنويع التمويل.

نبذه عن تمويل التعليم الجامعي في ليبيا

بالرغم من نقص البيانات والمعلومات الدقيقة عن تمويل التعليم العالي في ليبيا سواء على المستوى المحلى أو في التقارير الإقليمية والدولية، إلا أنه لا يوجد اختلاف على هيمنة التمويل الحكومي للتعليم العالي بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة، وسنعرض هنا بعض الدلائل حول التمويل الحكومي للجامعات الليبية من مصادر قانونية وعلمية مختلفة.

نص القانون رقم 4 لسنة 2020م بتعديل القانون رقم 2 لسنة 2018م بشأن الجامعات في فصله الأول (احكام عامة) المادة رقم (8) على أنه: "للجامعة العامة ميزانية مستقلة يعدها مجلسها، وتعتمد بقرار من مجلس الوزراء، ويدخل في باب الإيرادات العادية من ميزانيتها البنود الآتية:

1. الاعتمادات المخصصة لها في ميزانية الدولة.
2. الرسوم الدراسية، ومقابل الخدمات الجامعية.
3. عوائد أموالها الثابتة والمنقولة.
4. عوائد الاستثمارات والأنشطة التي تقوم بها الجامعة، مثل إجراء الأبحاث العلمية، والاختبارات المعملية وتقديم المشورات، والتدريب وغيرها من الأنشطة الاستثمارية.
5. ما تبقى من إيرادات الأعوام السابقة.

وخصص نسبة لا تقل عن 25% من إجمالي الميزانية للإنفاق على البحث العلمي، واستثناء من أحكام قانون النظام المالي للدولة تحتفظ الجامعة بأية مبالغ من الباب الثالث من ميزانيتها لم تتمكن من صرفها خلال السنة المالية، وتحتفظ بإيراداتها العائدة من استثماراتها وأنشطتها، ومن أية مصادر أخرى، على أن تخصص لتطوير البحث العلمي، وتنمية الموارد البشرية، ومكافأة الباحثين، وتطوير الورش والمعامل والمختبرات وصيانتها، ورفع مستوى العمليتين التعليمية والبحثية".

ويظهر من خلال ما ورد في هذه المادة من هذا القانون أن التعليم الجامعي تموله الدولة الليبية بصورة شبه كاملة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن نفس القانون المشار إليه ينص في المادة رقم (7) إلى "تتمتع الجامعة بالشخصية الاعتبارية العامة والذمة المالية

المستقلة، وللجامعة قبول التبرعات غير المشروطة التي ترد إليها عن طريق الوقف أو الوصية أو الهبة أو المنح أو غيرها، وتودع في حساب سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية يسمى حساب الوقف والوصايا والهبات والمنح، ويمنح مجلس الجامعة حق التصرف فيها وفقا لما تقتضيه مصلحة الجامعة."

ويمكن أن نستنتج من خلال ما ورد في هذه المادة بأن الدولة الليبية تتيح نوع من الحرية المالية للجامعة من خلال إمكانية بحثها عن مصادر أخرى للتمويل تديرها وتتصرف فيها وفق المصلحة العامة، لمواجهة التطور المتزايد في الإنفاق على الجامعات.

وفي دراسة استقصائية حول سياسات الحكومة الليبية المتعلقة بتخصيص الموارد المالية للجامعات العامة تطرق (Elbasir,2018) لموضوع تمويل التعليم العالي في ليبيا باعتبارها أحدى البلدان النامية من خلال اعتمادها على التمويل العام مرجعاً ذلك لوفرة الأموال وطبيعة الاقتصاد النفطي، حيث اشار إلى نوعين من الميزانيات الحكومية للتعليم العالي، ميزانية الأنفاق الجاري، والمخصصة من وزارة المالية، وميزانية النفقات التنموية والتي تخصصها وزارة التخطيط، واستعرضت الدراسة بعض الاحصاءات التي تظهر التذبذب في تخصيص الموارد المالية للتعليم العالي حيث تضاعف الأنفاق على التعليم الليبي ككل من 7.6 مليون دينار في سنة 1970 إلى 17.9 مليون دينار في سنة 1971م وتضاعف مجدداً في سنة 1972م حيث بلغ 35.1 مليون دينار ثم أرتفع بشكل مطرد نهاية السبعينات وبداية الثمانينات حيث عزت الدراسة هذا التذبذب للزيادة الهائلة في الايرادات الحكومية والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، وانخفض الإنفاق على التعليم بين السنوات 1986م–1999م نتيجة لانخفاض أسعار النفط ليصل إلى 17.8 ثم عاد الإنفاق للارتفاع مجدداً بشكل حاد حيث أن انتقل من 62.5 مليون دينار إلى 230 مليون دينار ليبي بين السنوات 1995م إلى 2006م، وأشارت الدراسة إلى وجود نقص فيما يتعلق بالبيانات عن الإنفاق الحكومي على القطاعات العامة وخاصة التعليم العالي نتيجة لما مرت به ليبيا من حروب وظروف سياسية.

وتجدر الإشارة لبيان مصرف ليبيا المركزي والصادر في 2024/08/04م عن الإيرادات والأنفاق الحكومي في الفترة ما بين 2024/01/01م حتى 2024/07/31م والذي أورد أن وزارة التعليم العالي والبحث العلميِ والجهات التابعة لها بلغ إجمالي انفاقها في الفترة المشار إليها (1,472,059,324.024) مليار وأربعمائة واثنان وسبعون مليونا وتسعة وخمسون ألفا وثلاثمائة وأربعة وعشرون، والذي يعد رقم ضخم يعكس عبأ تمويل التعليم العالي على الميزانية العامة للدولة، مما يستدعى تخفيف هذا العبء من خلال الاعتماد على مصادر تمويل ذاتية. وقد تلفت هذه الإحصاءات نظر الباحثين هدر المخصصات والفساد.

يتضح من خلال هذا العرض بأن التعليم الجامعي ممول من قبل الحكومة الليبية وتخصص له ميزانية سنوية، تتأثر بالظروف الاقتصادية، والسياسية، المحلية والدولية، بحيث يصعب على الدولة مواكبة الخطط الطموحة للجامعات، وبالتالي سيصبح من الصعب تطوير وظ ائف الجامعة المتصلة بصورة مباشرة بسوق عمل متطور تصعب مواكبته إلا من خلال استحداث برامج ومشاريع جديدة، تعتمد بصورة مباشرة على التكنولوجيا واقتصاديات المعرفة وبالتالي لابد للجامعات الليبية من البحث عن مصادر تمويلية ذاتية تتمكن من خلالها من استغلال ما توفره من معرفة كمصدر للحصول على التمويل الذي سينتج عنه المزيد من المعرفة.

رابعاً: إجراءات الدراسة الميدانية

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة عمر المختار حول تنوع بدائل التمويل بالجامعة، والتحديات التي تواجه هذا النوع من التمويل ويتناول هذا الجزء وصفاً للإجراءات التي اتبعها الباحثون في هذه الدراسة من حيث المنهج المتبع ومجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة وصدقها وثباتها، والمعالجة الإحصائية للبيانات.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مفاهيمي مرتبط بتمويل الجامعات ومصادر التمويل الذاتي، ومن خلال استبيان مقدم لاستقصاء آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض البدائل المقترحة لتنويع مصادر التمويل الذاتي في جامعة عمر المختار والمعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من كل أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب والبالغ عددهم (200) عضو هيئة تدريس، وتم اختيار عينة قصدية بلغ عددها (70) عضو هيئة تدريس، ما يمثل نسبة (35%) من اجمالي مجتمع الدراسة.

أداة الدراسة

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات، والتي طبقت فيه كل الشروط والمعايير العلمية وذلك وفق الاجراءات التالية:

ثبات وصدق اداة الدراسة

لقد تم قياس صدق وثبات المقياس لهذه الدراسة بمعامل الفا كرونباخ والصدق الإحصائي بأخذ الجذر التربيعي لمعامل الفا كرونباخ، الجدول رقم (1) يوضح قيم معاملات الصدق والثبات للمحور الخاص بالبدائل المقترحة لتنوع مصادر التمويل الذاتي في جامعة عمر المختار، ومحور المعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي في جامعة عمر المختار بالإضافة الى القيمة قياس الصدق والثبات للاستبانة بالكامل.

الجدول رقم (1) يوضح قيم معاملات الثبات والصدق البدائل المقترحة لتنوع مصادر التمويل الذاتي والمعوقات التي تحد من تنوع مصادر التمويل الذاتي

ت	المتغير	عدد العبارات	مقياس الثبات	مقياس الصدق
1	بالبدائل المقترحة لتنوع مصادر التمويل الذاتي	13	0.845	0.919
2	المعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي	13	0.844	0.918
المقياس الكلي		26	0.904	0.950

يوضح الجدول رقم (1) معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) والصدق للمحورين الرئيسيين في الدراسة، بالإضافة إلى المقياس الكلي. وتشير الـ نتائج إلى أن جميع القيم تقع ضمن الحدود المقبولة إحصائيا، مما يدل على تمتع الأدوات المستخدمة بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والمصداقية. بالنسبة لمحور البدائل المقترحة لتنوع مصادر التمويل الذاتي، بلغت قيمة الثبات 0.845 (α)، وهي قيمة مرتفعة تشير إلى تجانس الفقرات، في حين بلغت قيمة الصدق 0.919، ما يعكس دقة المقياس في تمثيل هذا المفهوم. أما في محور المعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي، فقد سجلت قيمة الثبات 0.844، وهي قريبة جدا من المحور الأول، كما أن قيمة الصدق 0.918 تعزز موثوقية هذا الجزء من المقياس. بالنسبة للمقياس الكلي الذي يتضمن المحورين معا، فقد بلغت قيمة الثبات 0.904 والصدق 0.950 ، وهي قيم مرتفعة جدا تؤكد على الاتساق الشامل للأداة وقدرتها على قياس الظاهرة المستهدفة بدقة وموثوقية. تدل هذه النتائج على أن المقياس المستخدم يتمتع بخصائص سيكومترية جيدة (بمعنى ان الاستبيان يتمتع بموثوقية أي يعطي نتائج متسقة ودقيقة ويمكن الاعتماد عليها في البحث العلمي)، مما يجعله أداة مناسبة للاستخدام في الدراسة الحالية.

الإطار الميداني للدراسة (العينة – المتغيرات – النتائج ومناقشتها)

يتضمن هذا الفصل عرضا لوصف وتحليل بيانات الدراسة الميدانية، للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق اهدافها الأساسية، حيث تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة 23 في تحليل بيانات الدراسة الميدانية، للتعرف على اهم الخصائص الشخصية لعينة الدراسة، ثم وصف متغيرات الدراسة، عرض ملخص لأهم النتائج.

وصف البيانات الشخصية لعينة الدراسة

باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة في التكرارات والنسب المئوية، تم في هذا الجزء من الدراسة عرض خصائص عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية كما في البنود التالية:

وصف عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

لوصف العينة المشاركة في الدراسة حسب المؤهل العلمي، تم استخدام النسب المئوية والتكرارات، كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول **رقم (2)**.

الجدول (2) يوضح وصف عينة الدراسة حب المؤهل العلمي

ت	المؤهل العلمي	العدد(التكرار)	النسبة المئوية %
1	ماجستير	30	%40.5
2	دكتوراه	44	%59.5
المجموع		74	%100

يوضح الجدول رقم **(2)** التوزيع الوصفي لعينة الدراسة وفقًا للمؤهل العلمي. يتبين من الجدول أن نسبة حملة شهادة الدكتوراه بلغت 59.5% من إجمالي أفراد العينة، أي ما يعادل 44 مشاركًا، في حين بلغت نسبة حملة شهادة الماجستير 40.5% بعدد قدره 30 مشاركًا، من أصل 74 مشاركًا في الدراسة، تعكس هذه النتائج أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئة الأكاديمية الأعلى (الدكتوراه)، وهو ما يضفي قيمة علمية على البيانات التي تم جمعها، نظرا لما يتمتع به أفراد هذه الفئة من خبرة أكاديمية وبحثية أعمق، مما يسهم في تقديم آراء أكثر دقة وموضوعية حول موضوع الدراسة. كما يظهر هذا التوزيع تنوعا مقبولًا من حيث المؤهل العلمي، مما يعزز من تمثيل العينة للفئة المستهدفة في الدراسة.

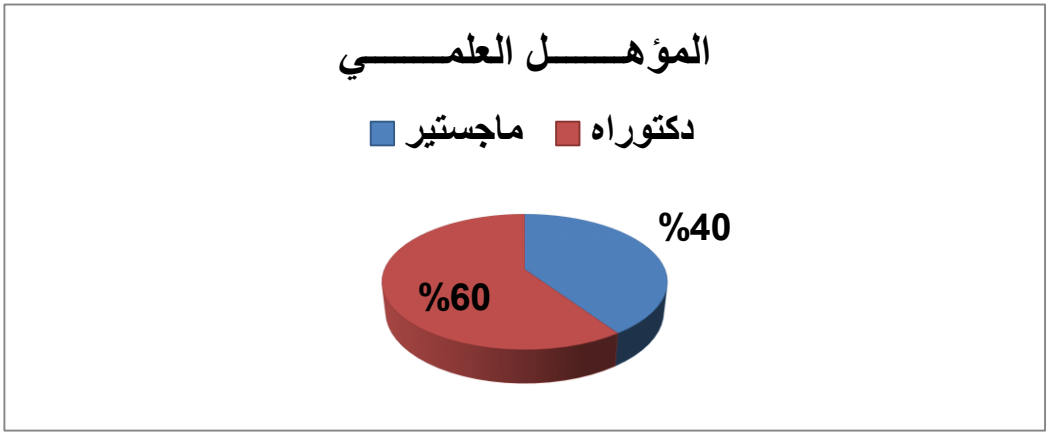

الشكل (1) التمثيل البياني يوضح وصف عينة الدراسة حب المؤهل العلمي

وصف عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

لوصف مدة او سنوات الخبرة (الخدمة) للمشاركين في الدراسة، تم استخدام النسب المئوية والتكرارات، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول(3).

الجدول (3) يوضح وصف عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

ت	سنوات الخبرة	العدد(التكرار)	النسبة المئوية %
1	أقل من (5) سنوات	14	18.9%
2	من(5) سنوات الى (10) سنوات	7	9.5%
3	من (10) سنوات فأكثر	53	71.6%
المجموع		74	%100

يعرض الجدول رقم (3) التوزيع الوصفي لعينة الدراسة وفقًا لمتغير سنوات الخبرة لعينة الدراسة من اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب . وتشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من المشاركين هم من ذوي الخبرة الطويلة، حيث بلغ عدد من تجاوزت خبرتهم 10 سنوات فأكثر 53عضوا، بنسبة قدرها 71.6% من إجمالي العينة، وهو ما يدل على أن أغلب المشاركين يتمتعون بخبرة مهنية وأكاديمية واسعة.

في المقابل، بلغ عدد من تقل خبرتهم عن 5سنوات 14عضوا بنسبة 18.9%، في حين كانت الفئة التي تتراوح خبرتها بين 5إلى 10 سنوات الأقل تمثيلاً، حيث بلغت 7 أعضاء فقط، بنسبة .9.5% تبرز هذه النتائج أن العينة تميل بشكل واضح نحو الفئة الأكثر خبرة، وهو ما يعزز من مـ وثوقية البيانات المستخلصة، نظرا لما يمتلكه هؤلاء الأفراد من اطلاع أعمق على بيئة العمل الأكاديمية، ومقدرة أعلى على تقييم القضايا المتعلقة بتنوع مصادر التمويل الذاتي والمعوقات المرتبطة بها في السياق الجامعي.

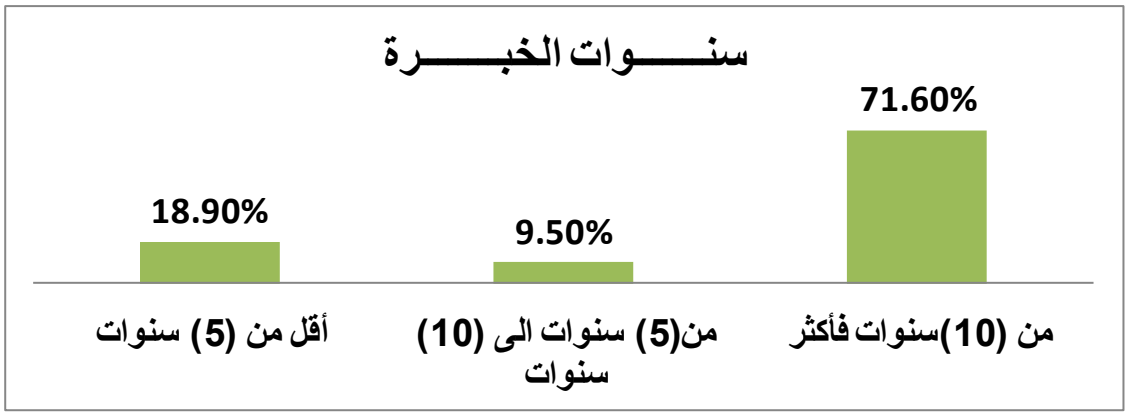

الشكل (2) التمثيل البياني يوضح وصف عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

وصف تحليل البيانات الميدانية لمتغير(محور) البدائل المقترحة لتنويع مصادر التمويل الذاتي في جامعة عمر المختار:

باستخدام الاساليب الاحصائية الوصفية المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، تم وصف وعرض بيانات عينة الدراسة لمتغير البدائل المقترحة لتنويع مصادر التمويل الذاتي في جامعة عمر المختار. للتعرف على وجهات نظر المشاركين في عينة الدراسة حول البدائل المقترحة التي يمكن أن تسهم في تنويع مصادر التمويل الذاتي في جامعة عمر المختار، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات هذا المحور، وذلك لتحديد مصادر التمويل الذاتي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب وقد تم عرض النتائج تفصيليا في الجدول رقم (4).

جدول (4) يوضح استجابة المشاركين في عينة الدراسة على متغير البدائل المقترحة لتنويع مصادر التمويل الذاتي

ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري

1	ان تعمل الجامعة على تفعيل سبل التواصل مع منظمات المختلفة الداخلية والخارجية للحصول على الدعم اللازم من الهبات والمنح والتبرعات التي تمكنها من تمويل برامجها	تكرار	29	31	7	5	2	1.918	1.003
		%	%39.2	%41.9	%9.5	%6.8	%2.7		
2	ان تؤسس الجامعة لبرامج ذات عائد ومردود مادي كتأجير القاعات الدراسية والابنية والساحات الملحقة لمؤسسات المجتمع المختلفة	تكرار	23	27	12	11	1	2.189	1.081
		%	%31.1	%36.5	%16.2	%14.9	%1.4		
3	ان تشغل الجامعة مرافقها (المعامل والمجمعات الدراسية) للاستثمار لواسطة مؤسسات وقطاعات الدولة الاخرى	تكرار	23	32	9	8	2	2.108	1.054
		%	%31.1	%43.2	%12.2	%10.8	%2.7		
4	انشاء مركز للترجمة بالجامعة للاستفادة من اللغات المتعددة لأعضاء هيئة التدريس والطلاب في إثراء تمويل	تكرار	43	27	2	1	1	1.513	0.744
		%	%58.1	36.5	%2.7	%1.4	%1.4		
5	ان تقوم الجامعة بتنظيم نشاطات جماعية ومعارض دورية لعرض الافكار الريادية والمقترحات المبتكرة كفرص للتمويل الذاتي	تكرار	38	31	5	–	–	1.554	0.622
		%	%51.4	%41.9	%6.8	–	–		
6	ان تعزز الجامعة الشراكة مع القطاع الخاص، من خلال تطوير مشروعات تساهم في الاستفادة من النشاطات العلمية للطلاب واعضاء هيأة التدريس باعتبارها مشاريع يمكن استثمارها إنتاجيا	تكرار	31	32	6	4	1	1.810	0.902
		%	%41.9	%43.2	%8.1	%5.4	%1.4		
7	ان تعمل الجامعة على التنسيق المستمر مع مؤسسات المجتمع المدني من اجل جذب المزيد من التمويل للجامعة	تكرار	23	38	9	4	–	1.918	0.807
		%	%31.1	%51.4	%12.2	%5.4	–		
8	تقديم دورات تدريبية للموظفين بالمؤسسات العلمية والخاصة بمقابل مالي يدفع للجامعة	تكرار	29	31	9	3	2	1.891	0.959
		%	%39.2	%41.9	%12.2	%4.1	%2.7		
9	ان تنشأ الجامعة مراكز ومكاتب للبحوث والاستشارات، لتقديم أعمال وخدمات إرشادية للقطاعات المالية، والخدمية، والصناعية مقابل عائد مالي	تكرار	40	28	3	2	1	1.594	0.809
		%	%54.1	%37.8	%4.1	%2.7	%1.4		
10	ان تخصص الجامعة مساحة كافية من نشاطها الاعلامي نحو المساهمات التمويلية الفاعلة التي تقدمها الشراكة مع القطاع الخاص للبرامج التعليمية بالجامعة	تكرار	22	42	8	1	1	1.878	0.758
		%	%29.7	%56.8	%10.8	%1.4	%1.4		
11	تطبيق نظام الجامعة المنتجة المتفاعلة ايجابيا مع المجتمع والتي تقدم له أنشطة تعليمية وخدمية	تكرار	31	34	7	1	1	1.743	0.795
		%	%41.9	%45.9	%9.5	%1.4	%1.4		
12	ان تتوسع الجامعة في فتح مجالات و آفاق الأعمال النوعية (كإنشاء مكاتب للإرشاد الأكاديمي والتخليل الاحصائي... الخ)	تكرار	34	36	2	1	1	1.635	0.732
		%	%45.9	%48.6	%2.7	%1.4	%1.4		
13	ان تمنح الجامعة الحرية للأقسام بتقديم برامجها العلمية في فترة زمنية لضافية(اختيارية للطلاب)، بموجب رسوم اضافية مضاعفة.	تكرار	17	24	17	14	2	2.459	1.125
		%	%23	%32.4	%23	%18.9	%2.7		

تحليل البدائل المقترحة لتنويع مصادر التمويل الذاتي بجامعة عمر المختار:

سعى الباحثون من خلال هذه الفقرات المدونة بالجدول (4) إلى الوقوف على أبرز البدائل المقترحة لتنويع مصادر التمويل الذاتي بجامعة عمر المختار، من خلال عرض مجموعة من المقترحات العملية التي تم تقييمها من قبل أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

كشف التحليل الإحصائي لبيانات الجدول (4) عن تباين واضح في درجة تأييد أعضاء هيئة التدريس للبدائل المقترحة. وللوقوف على دلالات هذه النتائج، تم تحديد فئة من البدائل التي حظيت بإجماع واضح، وبديل آخر قوبل بتحفظ كبير، مما يكشف عن توجهات العينة.

أظهرت النتائج وجود إجماع قوي على مجموعة من البدائل التي تتشارك في كونها تعتمد على استثمار الخبرات والمعرفة الأكاديمية. ويأتي في مقدمة هذه الفئة:

إنشاء مركز للترجمة بالجامعة": سجل أدنى متوسط حسابي (1.513)، مع نسبة موافقة (صريحة أو شديدة) بلغت 94.6%.

"تنظيم نشاطات ومعارض لعرض الأفكار الريادية": جاء في المرتبة التالية مباشرة بمتوسط (1.554) وانحراف معياري منخفض جداً (0.622)، مما يدل على أعلى درجات الإجماع بين المشاركين.

هذا الدعم القوي يعكس قناعة راسخة لدى أعضاء هيئة التدريس بجدوى هذا النوع من المشاريع، وبأنه لديهم تصور واضح للبدائل التي يرونها واقعية، لأمر الذي يعزوه الباحثون إلى واقعية هذا الحل وقابليته للتطبيق الفوري، وذلك لاعتماده على مهارات موجودة لدى الكوادر الاكاديمية بالجامعة، وكذلك يبدو منسجم جداً مع الهوية أو الطبيعة الاكاديمية للعمل الجامعي.

هذه النتيجة تتفق بشكل مباشر مع ما توصلت إليه دراسة (الرحيلي،2019) التي جاء فيها "إنشاء مركز للترجمة" و"تقديم الاستشارات" كأبرز البدائل. كما يتماشى مع توصيات دراسة (مبروك وعبدالجواد،2022) التي اقترحت "حاضنات الأعمال ومراكز الأبحاث"، مما يؤكد أن هذا التوجه نحو البدائل المعرفية وتفعيلها هو توجه عام ليبي وعربي.

في المقابل سجل مقترح "تقديم برامج برسوم إضافية مضاعفة" أدنى درجة تأييد، حيث حصل على أعلى متوسط حسابي (2.459)، مما يجعله نقطة التحفظ الأبرز بين البدائل الأقل تأييداً، ويمكن أن نعزو هذه النتيجة إلى بعض المخاوف الاجتماعية والاخلاقية لديهم خاصة فيما يتعلق بمجانية التعليم باعتبارها ثقافة تعليمية سائدة.

وهو ما اختلف معه (المصري،2017) في دراسته التي ترى أن الرسوم الدراسية هي أفضل بديل للتمويل.

وصف تحليل البيانات الميدانية لمتغير(محور) المعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي في جامعة عمر المختار:

باستخدام الاساليب الاحصائية الوصفية المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، تم وصف وعرض بيانات عينة الدراسة لمتغير المعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي في جامعة عمر المختار. للتعرف على وجهات نظر المشاركين في عينة الدراسة حول المعوقات التي يمكن أن تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي في جامعة عمر المختار، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات هذا المحور، وذلك لتحديد المعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب وقد تم عرض النتائج تفصيليا في الجدول رقم (5).

جدول (5) يوضح استجابة المشاركين في عينة الدراسة على متغير المعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي

ت	الفقرات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	عدم كفاية اللوائح التنظيمية التي يمكن من خلالها فرض مبالغ مالية على بعض الانشطة التعليمية التي تقدم للطلاب	تكرار	16	34	16	7	1	2.229	0.944
		%	%21.6	%45.9	%21.6	%9.5	%1.4		
2	غياب القوانين التي تحث وتلزم مؤسسات القطاع الخاص في الإسهام في تمويل الجامعات	تكرار	16	37	15	6	–	2.149	0.855
		%	%21.6	%50	%20.3	%8.1	––		
3	وجود موانع وعوائق تنظيمية تعترض الأقسام العلمية في جامعة عمر المختار من تقديم برامجها في فترات اضافية بموجب رسوم دراسية مقدرة بشكل جيد	تكرار	16	34	17	7	–	2.203	0.891
		%	%21.6	%45.9	%23	%9.5	–		
4	قلة الاستفادة من الأصول المادية للجامعة في مشاريع استثمارية كالفنادق والمحلات التجارية	تكرار	27	30	16	1	–	1.878	0.793
		%	%36.5	%40.5	%21.6	%1.4	–		
5	ضعف سبل التواصل المباشر والفعال بين الجامعة ومؤسسات الأعمال	تكرار	23	33	18	–	–	1.932	0.746
		%	%31.1	%44.6	%24.3	–	–		
6	اعتماد الجامعة بدرجة كبيرة على التمويل العام المخصص لها من قبل الدولة	تكرار	44	16	12	2	–	1.622	0.855
		%	%59.5	%21.6	%16.2	%2.7	–		
7	قلة البرامج الإعلامية المحفزة للقطاع الخاص على المشاركة في تمويل الرامج التعليمية للجامعة	تكرار	27	35	12	–	–	1.797	0.701
		%	%36.5	%47.3	%16.2	–	–		
8	ندرة الجهات المانحة للهبات والمنح المقدمة للجامعة	تكرار	25	28	19	2	–	1.973	0.844
		%	%33.8	%37.8	%25.7	%2.7	–		
9	غياب الاستراتيجيات والخطط الخاصة بتنمية وتنويع مصادر التمويل بالجامعة	تكرار	37	25	12	–	–	1.662	0.745
		%	%50	%33.8	%16.2	–	–		
10	قلة الوعي بمدى اهمية مساهمة القطاع الخاص في التمويل الذاتي للجامعة	تكرار	26	34	12	2		1.865	0.782
		%	%35.1	%45.9	%16.2	%2.7	–		
11	ضعف برامج التقنية العلمية للنظم المحاسبية و الإجراءات المالية التي تراعي المصادر المتنوعة للتمويل	تكرار	23	33	16	2	–	1.959	0.801
		%	%31.1	%44.6	%21.6	%2.7	–		
12	قلة وجود قنوات التواصل الفعال بين الجامعات والقطاعات الانتاجية والاستثمارية ذات الأنشطة الناجحة	تكرار	23	37	13	1	–	1.892	0.732
		%	%31.1	%50	%17.6	%1.4	–		
13	ضعف ترشيد الأنفاق وسوء استخدام الموارد المادية والمالية المتاحة بالجامعة	تكرار	32	27	13	1	1	1.811	0.871
		%	%43.2	%36.5	%17.6	%1.4	%1.4		

تحليل متغير المعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي:

اظهر التحليل الاحصائي لأبرز المعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل بجامعة عمر المختار وجود اتفاق كبير بين افراد العينة أن التحدي الاكبر يكمن داخل الجامعة نفسها، وبالتحديد من هيكلها المالي والإداري.

حيث برز "الاعتماد الكبير على التمويل العام المخصص من الدولة": كتحدي كبير مسجلاً أدنى متوسط حسابي (1.622). والأهم من ذلك، أنه حظي بأعلى نسبة موافقة في فئة "موافق بشدة" (59.5%)، مما يجعله العائق الأكثر تأثير وفق رأي المستجيبين.

وجاء في المرتبة التالية "غياب الاستراتيجيات والخطط الخاصة بتنمية وتنويع مصادر التمويل" بمتوسط (1.662)، وبنسبة موافقة (صريحة أو شديدة) بلغت 83.8%.

وتأسيساً على هذه النتيجة يمكننا القول إن نقطة البداية لأي محاولة للتمويل الذاتي تكمن في التركيز على مصادر تمويل غير حكومية ووضع خطط استراتيجية كفيلة بتنمية وتنويع مصادر تمويل الجامعة.

حيث تعد هذه النتيجة نقطة اتفاق واسعة بين الدراسات السابقة. فمعوق أو تحدي "الاعتماد على التمويل الحكومي" هو تحد مشترك تم توثيقه في دراسات (Elbasir,2017) في ليبيا، ودراسة (مبروك وعبدالجواد،2022) في السعودية، و (المدكور والهيلع،2023) في الكويت. كما أن "غياب الاستراتيجيات" يتفق تماماً مع ما توصلت إليه دراسة (المهدي وآخرون،2020) في سلطنة عمان التي أشارت إلى "غياب استراتيجية وطنية واضحة"، ودراسة (عيسان وآخرون،2021) التي وجدت أن الاستراتيجيات موجودة لكنها "غير مفعلة

على النقيض، جاء عائق "عدم كفاية اللوائح التنظيمية التي تمكن من فرض مبالغ مالية" في المرتبة الأخيرة باعتباره العائق الأقل تأثيراً من الناحية الإحصائية، حيث سجل أعلى متوسط حسابي (2.229). هذا الترتيب المتأخر لا يمكن تفسيره بمعزل عن بقية العوائق فقد يكون هذه التأييد المنخفض، راجع لأدراك اعضاء هيئة التدريس بأنه لا جدوى من تغيير اللوائح التنظيمية مالم تقدم الجامعة بواجبتها الداخلية من خلال معالجة المعوقات الاكثر إلحاحاً، المتمثلة في التمويل الحكومي وغياب الخطط الاستراتيجية، كما لا يمكن اغفال حقيقة أن افراد العينة يدركون ضمنياً أن اللوائح التنظيمية تنبثق أساساً من التشريعات العامة في الدولة والتي تنظم العمل الإداري للجامعات. وتتميز الدراسة الحالية في اختلافها عن باقي الدراسات السابقة فيما يخص المعوق الاكثر تأثيراً.

نتائج اختبار متغيرات الدراسة

اختبار متغيرات الدراسة (المؤهل العلمي وسنوات الخبرة):

للتعرف على الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة حول **محوري الدراسة** (البدائل المقترحة لتنويع مصادر التمويل الذاتي، والمعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي في جامعة عمر المختار)، تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة على النحو التالي:

- تم استخدام **اختبار** (T) **لعينتين مستقلتين** (Independent Samples T-Test) للكشف عن الفروق في متوسط استجابات المشاركين وفقاً لمتغير **المؤهل العلمي** (ماجستير، دكتوراه).

اولا: تحديد الفروق في استجابة افراد العينة حول محور البدائل المقترحة لتنويع مصادر التمويل الذاتي بكلية الآداب – جامعة عمر المختار

الجدول (6) يوضح الوصف الاحصائي لمتغير المؤهل العلمي لتحديد الفروق استجابات افراد العينة حول البدائل المقترحة لتنويع مصادر التمويل الذاتي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية df	الدالة الاحصائية
ماجستير	30	1.7385	0.43869	−1.753−	72	0.084
دكتوراه	44	1.9476	**0**.54311			

بالنظر إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من حملة الماجستير والدكتوراة يتضح أن وجود فرق وصفي في المتوسطات، يشير إلى أن حملة الدكتوراه يميلون بدرجة أكبر إلى تأييد البدائل المقترحة مقارنةً بحملة الماجستير، وللتحقق من دلالة هذا الفرق، تم تطبيق اختبار "ت (T-Test) "لعينتين مستقلتين، حيث بلغت قيمة T المحسوبة = −1.753 عند درجة حرية (df = 72)، وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية.0.084 = (Sig.) ورغم أن قيمة T سالبة، مما يدل على أن متوسط استجابات حملة الماجستير أقل من الدكتوراه، فإن قيمة الدلالة (0.084) تزيد عن مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وهذا يعني أن الفرق في استجابات المجموعتين غير دال إحصائيا، بحيث يمكن أن يعزى الفرق البسيط الملاحظ إلى تباين فردي طبيعي في الآراء.

ثانيا: تحديد الفروق في استجابة افراد العينة حول محور المعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي بكلية الآداب – جامعة عمر المختار

الجدول (7) يوضح الوصف الاحصائي لمتغير المؤهل العلمي الفروق استجابات افراد العينة حول المعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	df	الدالة الاحصائية
ماجستير	30	1.8308	0.46873	−1.277−	72		0.206
دكتوراه	44	1.9825	**0**.52326				

بالنظر إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من حملة الماجستير والدكتوراة في الجدول رقم (7) والتي تشير إلى أن حملة الدكتوراه أكثر إدراكاً أو موافقة على وجود معوقات تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي مقارنة بزملائهم من حملة الماجستير.

ولتحديد ما إذا كان هذا الفرق ذا دلالة إحصائية، تم استخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين، فكانت قيمة T المحسوبة = −1.277، عند درجة حرية72 = (df) ، وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية.0.206 = (Sig.)

ورغم أن الاتجاه العام يشير إلى اختلاف في المتوسطات، فإن قيمة الدلالة (0.206) تفوق مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يعني أن الفرق في استجابات المجموعتين غير دال إحصائيا، تشير هذه النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات حملة الماجستير والدكتوراه حول المعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي. وبالتالي، فإن المؤهل العلمي لا يعد عاملاً مؤثرا بشكل جوهري في وجهات نظر أفراد العينة بشأن هذه المعوقات، وربما تعود الفروق البسيطة إلى اختلافات شخصية أو خبرات مهنية فردية.

تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لقياس الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، والذي يتكون من ثلاث فئات (أقل من 5 سنوات، من 5 إلى أقل من 10 سنوات، 10 سنوات فأكثر) وقد أُجري التحليل باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) ، وجاءت النتائج كما في الجداول (8).

الجدول (8) يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One-Way ANOVA) لقياس الفروق المعنوية بين متوسطات في استجابات أفراد العينة حول البدائل المقترحة لتنويع مصادر التمويل الذاتي، وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.

المصدر	مجموع المربعات (Sum of Squares)	درجات الحرية(df)	متوسط المربعات (Mean Square)	قيمة (f) المحسوبة	مستوى الدلالة(Sig.)
بين المجموعات	1.706	2	0.853	3.494	0.036
داخل المجموعات	17.338	71	0.244		
المجموع الكلي	19.045	73			

يوضح الجدول (8) نتائج تحليل التباين الأحادي(ANOVA) ، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (3.494)، وهي قيمة تعكس حجم الفروق بين متوسطات استجابات المجموعات المختلفة بحسب سنوات الخبرة. أما مستوى الدلالة الإحصائية (.Sig) فقد بلغ (0.036)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في البحث (0.05)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات سنوات الخبرة عند مستوى دلالة 0.05.

تشير هذه النتيجة إلى أن متغير سنوات الخبرة يؤثر بشكل معنوي على تصورات أفراد العينة بشأن البدائل المقترحة لتنويع مصادر التمويل الذاتي . وبناء عليه، يمكن تفسير ذلك بأن الفئات المختلفة من حيث الخبرة (مثلاً: أقل من 5 سنوات، 5−10 سنوات، أكثر

من 10 سنوات) تمتلك رؤى مختلفة حول البدائل الممكنة للتمويل الذاتي، وربما يرجع ذلك إلى اختلاف الخبرات التراكمية والاحتكاك الإداري أو الأكاديمي مع قضايا التمويل داخل الجامعة

الجدول (9) يبين نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي(One-Way ANOVA) لقياس الفروق المعنوية بين متوسطات في استجابات أفراد العينة المعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي، وفقًا لمتغير سنوات الخبرة

المصدر	مجموع المربعات (Sum of Squares)	درجات الحرية (df)	متوسط المربعات (Mean Square)	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig.)
بين المجموعات	0.563	2	0.282	1.111	0.335
داخل المجموعات	17.993	71	0.253		
المجموع الكلي	18.556	73			

تشير النتائج إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت (1.111)، وهي قيمة منخفضة نسبيا، كما أن مستوى الدلالة المصاحب لها (.Sig) بلغ (0.335)، وهو أعلى من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05). وبناء عليه، فإن الفروق بين متوسطات استجابات المجموعات المختلفة (بحسب سنوات الخبرة (غير دالة إحصائيا .نستنتج من هذه النتيجة أن سنوات الخبرة لا تمثل عاملاً مؤثرا بشكل معنوي في إدراك أفراد العينة للمعوقات المرتبطة بتنويع مصادر التمويل الذاتي .وهذا قد يدل على أن هذه المعوقات متقاربة في نظر جميع أفراد العينة، بغض النظر عن تفاوت خبراتهم، مما يعكس وجود وعي عام أو مشترك بطبيعة التحديات التي تواجه الكلية في هذا المجال.

تم استخدام الاختبار الإحصائي المناسب المتمثل في تحليل الارتباط بيرسون(Pearson Correlation) ، وذلك من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) ، بهدف الكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة، وهما":البدائل المقترحة لتنويع مصادر التمويل الذاتي "و"المعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي" في جامعة عمر المختار. وقد جاءت نتائج الارتباط بين المحورين كما هو موضح في الجدول (10)

الجدول (10) نتائج العلاقة بين محوري الدراسة (البدائل المقترحة لتنويع مصادر التمويل الذاتي و"المعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي

المتغير	المعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي	
البدائل المقترحة لتنويع مصادر التمويل الذاتي	معامل الارتباط	مستوى الدلالة(sig)
	0.528^{**}	0.000

يهدف الجدول (10) إلى قياس قوة العلاقة واتجاهها بين متغيرين رئيسيين في الدراسة باستخدام معامل الارتباط (Pearson Correlation)، وهما :البدائل المقترحة لتنويع مصادر التمويل الذاتي والمعوقات التي تحد من تنويع مصادر التمويل الذاتي.

تشير النتائج إلى أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.528) وهي قيمة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى (0.01)، كما يتضح من مستوى الدلالة .(Sig = 0.000) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة إلى قوية وذات دلالة إحصائية بين المحورين.

وبما أن العلاقة موجبة، فهذا يعني أنه كلما زاد وعي أفراد العينة بالبدائل المقترحة لتنويع مصادر التمويل الذاتي، زاد إدراكهم أيضا لحجم المعوقات التي تعيق تطبيق هذه البدائل .ويمكن تفسير هذه العلاقة بأن الأفراد الأكثر اطلاعا على البدائل المتاحة يكونون كذلك أكثر وعيا بالعقبات المحتملة التي تقف حائلًا دون تفعيلها، مما يعكس فهماً متكاملاً ومتوازنا لدى أفراد العين.

كما تشير هذه النتيجة إلى أهمية النظر إلى كلا المحورين بصورة متكاملة عند التخطيط لتحسين آليات التمويل الذاتي، حيث إن معالجة المعوقات تمثل خطوة أساسية لضمان فاعلية تطبيق البدائل المقترحة.

ويمكن أن تتلخص نتائج هذه الدراسة في الآتي:

1 – أظهرت الدراسة وجود تأييد قوي من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب للبدائل التي تعتمد على "الإنتاج المعرفي والخدمي" للجامعة، وأبرزها:

- إنشاء مركز للترجمة بالجامعة والذي حظي بأعلى درجات التأييد.
- تنظيم نشاطات ومعارض لعرض الأفكار الريادية، جاء في المرتبة الثانية.
- إنشاء مراكز للبحوث والاستشارات، جاء في المرتبة الثالثة.

2 – أن أبرز التحديات التي تواجه التمويل الذاتي بجامعة عمر المختار من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب هي تحديات ذات طبيعة إدارية واستراتيجية وأبرزها:

- الاعتماد الكبير على التمويل الحكومي للجامعات.
- غياب الاستراتيجيات والخطط الواضحة.
- ضعف ترشيد الانفاق وسوء استخدام الموارد المتاحة.

3 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

4 – هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب أثرت في تصوراتهم حول البدائل التمويلية تعزى لمتغير الخبرة.

5 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب أثرت في تصوراتهم حول التحديات تعزى لمتغير الخبرة.

التوصيات

1 – وضع إطار قانوني وتشريعي للجامعات يسمح بزيادة صلاحيات الجامعة واستقلالها الإداري والمالي، لضمان التمويل الذاتي المستدام.

2 – إنشاء مكتب يتبع إدارة الشؤون القانونية بالجامعة يضم كفاءات إدارية وقانونية يختص بوضع لوائح وضوابط تساعد على تنمية الموارد الذاتية للجامعة.

3 – أن تتسم اللوائح المنظمة للتمويل الذاتي للجامعات بالمرونة، بما يتماشى مع التغيرات والتطورات التي تطرأ على المجتمع لضمان الحصول على أكبر قدر من التمويل الذاتي.

4 – ضرورة توعية أصحاب القرار ورؤساء الجامعات بأهمية التمويل الذاتي للجامعات.

5 – الاستفادة من التجارب العالمية في الدول المتقدمة في مجال التمويل الذاتي بالجامعات.

6 – انشاء مراكز للبحوث والاستشارات العلمية وتنظيم معارض ومناشط تدعم الافكار الريادية بالجامعة.

7 – ترشيد الانفاق العام وتقليل الهدر بالتخلص من النفقات غير الضرورية والاستخدام الامثل للموارد المتاحة.

8 – تنظيم ورش عمل وندوات لتوعية القيادات الإدارية والأكاديمية بأهمية تنويع مصادر تمويل الجامعات، وابراز دورها في تطوير الجامعات.

المراجع

أولا: المراجع العربية

- أحمد، مصطفى أحمد عبدالله. (2024). منصات التمويل الجماعي كصيغة مقترحة لتنويع مصادر التعليم الجامعي المصري على ضو تجربة جامعات المملكة المتحدة. *مجلة العلوم التربوية*، *4* (4)، 102.

- الحساني، وعد هادي عبد، وآخرون. (2019). التمويل الذاتي في الجامعات العراقية ودوره في رفد المشاريع الاستثمارية. *مجلة كلية مدينة العلم*، *11* (2)، 189-204.
- جمعة، السيد علي السيد. (2020). التمويل المستدام للتعليم الجامعي: الآليات والخيارات. *مجلة كلية التربية. بورسعيد*، *31*(31)، 57-95. doi: 10.21608/jftp.2020.31515.1046.
- الجهني، فيصل عياد سليم. (2022). تنويع مصادر تمويل التعليم في ضوء توجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030م: دراسة تحليلية. التربية (الأزهر): *مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية*، *41*(193)، 567-584.
- المذكور، مريم أحمد عبد الله، والهيلع عائشة محمد. (2023). تنمية مصادر التمويل الذاتي بجامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس. *مجلة كلية التربية – جامعة عين شمس، القاهرة*، *47* (4)، 481- 513.
- الرحيلي، محمد بن سليم الله. (2019). بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها. *مجلة البحث العلمي في التربية*، (20)، 137-183.
- زيدان، أسامة محمود، (2022). الجامعة المنتجة مدخل جديد لتميل التعليم الجامعي. *مجلة كلية التربية – جامعة دمياط*، *37* (84)، 2- 33.
- السفياني، ماجد بن سفر بن صالح (2020). تصور مقترح لمصادر التمويل الذاتي ومتطلبات تحقيقها في الجامعات السعودية في ضوء تجارب بعض الدول. جامعة أم القرى، [أطروحة دكتوراه غير منشورة].الرياض: المملكة العربية السعودية.
- شعيب، ابتهال عبد الله. (2021). تنويع مصادر التمويل في التعليم وتأثيرها على السياسات التعليمية. *المجلة العربية للنشر العلمي*، (30)، 210-224.
- العزام، ميسم فوزي مطير. 2019. التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي و سبل معالجتها من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية . *دراسات : العلوم التربوية*، *46*، (3). 19-31. https://search.emarefa.net/detail/BIM-1164802
- عزالدين، حليمة. (2020). التمويل الذاتي للتعليم العالي-الجامعة المنتجة نموذجا مقترحا .*المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، *8* (2) 403-389.
- عسيري، فاطمة زكري محمد. (2016). الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية: دراسة تحليلية في ضوء بعض الإعلانات والمواثيق الدولية. التربية (الأزهر): *مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية)*، *35*(3)، 687-720.
- عودة، فراس محمد عبد، (2023). مصادر التمويل والإنفاق على البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي. *مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، فلسطين*. *8* (1)، 59- 82.
- عيسان، صالحة عبدالله يوسف؛ النبهانية، مريم بنت بلعرب بن محمد؛ المعني، عبدالله بن حمد بن علي؛ والمهدي، ياسر فتحي الهنداوي. (2021). دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها بسلطنة عمان: دراسة تحليلية. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 143 (2)، 30-61. http://search.mandumah.com/Record/1202591
- الغامدي، منال أحمد، (2021). تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بجامعة أم القرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية النفسية*، *29* (1)، 703- 729.

- الفرجانى، ابراهيم مسعود. (2020). مقدمة فى التمويل (الطبعة الثانية). دار الكتب الوطنية. (منشورات مركز البحوث والاستشارات، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي)
- الكحكي، أسماء محمود و جمعة، محمد حسن أحمد و عيسوي، توفيق علي.(2020). رؤية مقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر. *مجلة كلية التربية*، *35*، (75)، 273-296. https://search.emarefa.net/detail/BIM-1260397
- مبروك، شرين حسن، وعبد الجواد، رانيا محمد. (2022). وسائل مبتكرة لتمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات الدولية. *مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث*، *10* (2)، 118-128. https://doi.org/10.53671/pturj.v10i2.318.
- مجلس النواب الليبي. (2020). القانون رقم (4) لسنة 2020 بتعديل القانون رقم (2) لسنة 2018م بشأن الجامعات
- مصرف ليبيا المركزي. (2024). بيان الإيراد والإنفاق لشهر يوليو 2024 [بيان رسمي غير منشور]. https://cbl.gov.ly.
- المصري، نضال حمدان مصطفى. (2017). إطار مقترح للتمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بجودة التعليم الجامعي . *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*. *10*، (32)، 27-54.
- المهدي، ياسر فتحي الهنداوي و آخرون.(2020) تحديات تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان: دراسة ميدانية. *المجلة الدولية التربوية المتخصصة*. *9* (2) ،65-77

ثانيا: مراجع باللغة الانجليزية

- Al Sabae, S. A., & Maghrabah, F. S. Q. (2023). Obstacles of Diversifying Funding Sources at Najran University and Proposals for its Development According to the New Universities System. International Journal of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev., 8(10), 10.
- Ashirbekova, D. A., & Nurmukhanova, G. Z. (2022). Financing high education in the context of new challenges. Bulletin of Turan University, 1, 297-305. https://doi.org/10.46914/1562-2959-2022-1-1-297-305.
- Elbasir, A. (2018). An Investigation into the Libyan Government Policies Relevant to Financial Resource Allocation for Public Universities: An Exploratory Study [Doctoral thesis, University of Huddersfield]. University of Huddersfield Repository. http://eprints.hud.ac.uk/id/eprint/34516/.
- Elbasir, A., & Siddiqui, K. (2018). Higher education, funding, polices and politics: A critical review. Journal of Social and Administrative Sciences, 5(2), 152-167.
- Eric، A.، Anthony،A.، Antwi.، A. (2021). "A Review of the Implications of the Public University Bill، on University Financing In Ghana." IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)، 12، (1) 01-05.
- Giang, N. T. (2019). Studying Application of Self Financing Methods in Autonomized Vietnam Public Universities. VNU Journal of Science: Economics and Business, 35(4), 42–52. https://doi.org/10.25073/2588-1108/vnueab.4233
- Tayeb ،A. A. (2017). Proposed Considerations to Improve Funding and Its Management in Universities of the Arabic Countries. Journal of Education and Practice*8* ،(10)149-234 ،